بدر الملا: وقف دعم عمالة رواتب 3 آلاف دينار مخالف للقانون

أكد النائب الدكتور بدر الملا أن قرار مجلس الوزراء في شأن دراسة وقف دعم العمالة عن من يزيد راتبه على 3 آلاف دينار مخالف للمادتين 2 و 3 من قانون دعم العمالة، كما أنه يضر بهم لأنهم بنوا التزاماتهم على دخولهم، فمنهم من اقترض وأصبحت لديه التزامات مالية ومن شأنه أن يحمل تمييزاً بين المواطنين وعلى مجلس الوزراء مراجعة قراره.

وقال الملا: إن المادة 2 فقرة 10 من قانون دعم العمالة نصت على المساواة وتكافؤ الفرص، والمادة 3 نصت على وجوب أن تؤدي الحكومة الدعم، ولم تستثن من يزيد راتبه على 3000 دينار، لذلك قرار مجلس الوزراء مخالف للقانون

وجه حزمة أسئلة إلى عدد من الوزراء

مهلهل المضف: ما الخدمات التي يقدمها مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة للجمهور؟

مهلهل المضف

رياض عواد

أعلن النائب مهلهل المضف عن توجيهه 15 سؤالا إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د. عبد الله السلمان، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤالان إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل

نص السؤال الأول على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –كم عدد الموظفين غير الكويتيين الذين عُينوا أو نُدبوا لدى الديوان الوطني لحقوق الإنسان منذ سريان القانون رقم (67) لسنة2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان؟ وما المعايير والأسس التي اعتُمدت لتعيينهم؟ وهل يوجد مستشارون عُينوا بناء على عقود؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين فيه راتب كل منهم، والمزايا والمكافآة التي يتقاضونها.

2 – كم تبلغ نسبة التزام الديوان الوطني لحقوق الإنسان بعملية التكويت؟

3 –وفقا للمادة (9) من قانون إنشاء الديوان تنص على أن قيام مجلس إدارته بتشكيل لجان دائمة لمباشرة اختصاصاته فهل شُكّلت اللجان المشار إليها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى بيان متى شُكّلت كل منها؟ ومن أعضاؤها؟ وما أنشطتها منذ تشكيلها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وفي حال عدم تشكيلها، يرجى بيان الأسباب.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما أنشطة وبرامج الديوان الوطني لحقوق الإنسان منذ بداية تعيين مجلس إدارته وحتي تاريخ ورود هذا السؤال؟ وهل أصدرت أي تقارير عن حالة قضايا حقوق الإنسان في الكويت؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، هل الإصدارات محلية أو عالمية؟ كما يزرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك الإصدارات.

2 –هل هناك أرقام أو خطوط ساخنة لتلقي البلاغات حول أية انتهاكات لحقوق الإنسان؟

3 –هل لدى الديوان تقارير عن حالة حقوق الإنسان في الكويت؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بها وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب؟

4 –هل يتلقى الديوان أية بلاغات أو شكاوى حول انتهاكات بهذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بإحصائية تبين عدد ونوع الشكاوى وإجراءات الديوان إزاء كل شكوى، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما أسباب امتناع الديوان عن استقبالها؟

سؤال إلى وزير الصحة

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بجميع المناقصات والممارسات العامة والمحدودة والأوامر المباشرة التي تعاقدتها الوزارة منذ تاريخ 1 يناير 220 حتى تاريخ ورود هذا السوال، على أن يتضمن رقم المناقصة (الممارسة) ووصفها والتاريخ والمبلغ.

2 –كشف عن جميع الفنادق الذي تعاقدت معها الوزارة منذ تاريخ 1 يناير 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع ذكر المبلغ الذي دفع وأصحاب هذه الفنادق والفترة الزمنية لكل عقد.

سؤال إلى وزير الخارجية

نص السؤال على ما يلي: شدد الدستور الكويتي على أن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين» وأكد على مسؤولية الدولة في صيانة دعامات المجتمع وضمان الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطن ولما كانت المادة (21) من الدستور قد نصت على أن «الثروات الطبيعية وجميعها ومواردها كافة ملك الدولة، تقوم على حفظها وحُسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني».

ويُقصد بهذه المادة أن تراعي الدولة في هذا الشأن أمرين معا، أولهما ما قد يتقضيه أمن الدولة من قبول على كيفية الحفظ أو الاستغلال وعلى من قد يُعهد إليهم بهذا العمل أو ذاك فقد يكون مورد الثروة وثيق الصلة بالدفاع أو الأمن العام في الحال أو مستقبلا، كما قد ينطوي على أسرار توجب اتخاذ بعض الضمانات الخاصة عند حفظه أو استغلاله .

والأمر الثاني هو أن تراعي الدولة عند استغلالها لأي مصدر من مصادر الثروة أو مورد من مواردها دور هذا المصدر أو المورد في الاقتصاد الوطني في مجموعه، وبذلك يدخل ضمن المخطط العام للتنمية الاقتصادية، وهو مخطط له أهميته البالغة في اقتصاد الدولة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما الاستراتيجية المتبعة حول ضمان الطمأنينة لدى الأفراد لما تشكله الاستراتيجية من أثر بالغ على الأمن العام حالا أو مستقبلا وما الاستراتيجية المتبعة في استقبال الكويت لما تناقلته وسائل الإعلام عن موضوع المترجمين الأفغان؟

2 –ما الأسس والمعايير التي تستند إليها الحكومة في هذا الشأن؟ وما أثر ذلك على الأمن العام والاقتصاد؟

3 –هل يدخل هذا الحل ضمن الأطر القانونية لاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أم كان ذلك على فرض من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؟

4 – ما إجراءات حكومة دولة الكويت حول اتخذا التدابير اللازمة لمنع حدوث أزمات ترافق إيواء المترجمين؟

5 – نظرا لعدم إجابة وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن في زيارته إلى الكويت على سؤال احتمال إبرام اتفاق مع الحكومة الكويتية من أجل استضافة المترجمين الأفغان وعائلاتهم، فهل سينفي مركز التواصل الحكومي أو يؤكد تلك المعلومات؟

سؤال إلى وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– ما صحة خبر وجود شبكات اتصالات لم يُعلن عنها مسبقا تخترق الأجهزة المحلية في الكويت حسب الاستناد إلى خبر صحيفة (new york times) العالمية؟

3 أسئلة إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة

نص السؤال الأول على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: –1صورة ضوئية من قرارات التعيين أو الندب أو الاستعانة أو النقل أو الإعارة الصادرة في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة منذ 12/12/2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مشفوعا بجدول يبين فيه أسماء الموظفين المشمولين بالقرارات المذكورة وشهاداتهم العلمية وعناوينهم وفقا للبطاقة المدنية، ومكافآتهم ورواتبهم.

–2صورة ضوئية من العقود المبرمة للاستشارات الإدارية أو القانونية أو الهندسية سواء كانت جديدة أو تم تجديدها خلال الفترة ذاتها المذكورة في البند الأول، بالإضافة إلى جدول يبين فيه مدة كل عقد وقيمته وأسماء الشركات وممثليها.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما الخدمات التي يقدمها مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة للجمهور؟

2 –هل توجد رسوم يفرضها المكتب مقابل الخدمات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى بيان قيمتها، وهل كانت هنا زيادة على أية رسوم خلال العام الحالي؟

3 –ما الدراسة التي يستند إليها المكتب لإضافة رسوم جديدة؟ وما السند القانوني لذلك؟

4 – هل تلقى المكتب تعليمات من مجلس الوزراء أو وزارة المالية في شأن فرض رسوم على المراجعين؟

ونص السؤال الثالث على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– صورة ضوئية عن جميع القرارات التي اتخذها مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة خلال الفترة منذ 5/12/2020 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4 أسئلة إلى وزير الداخلية

نص السؤال الأول على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما صحة خبر تعاقد وزارة الداخلية مع إحدى الشركات التجسسية بالخارج للتنصت على بعض الأشخاص السياسيين في الكويت حسب ما ورد في تقارير الصحف العالمية عن تعاقدات (Pegasus)؟

2 –ما ضمانات الأجهزة الأمنية من اختراقات الأجهزة والهواتف الخلوية؟ وما الحماية التي توفرها الدولة لرعاياها؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما سبب زيادة الرسوم في إدارات الفحص الفني؟ وما الدراسة التي استند عليها القرار؟

2 –ما المزايا الجديدة التي ستُقدم مقابل زيادة الرسوم؟

3 – جميع قرارات الزيادات المالية أو الزيادات في الرسوم التي قُررت على الجمهور المتعامل لدى وزارتكم.

4 –كم عدد الزيادات المالية الجديدة؟ وما العائد المتوقع حصوله نتيجة لهذه القرارات؟

5 –هل لدى وزارتكم مخاطبات أو مكاتبات من وزارة المالية تطلب فيها زيادة رسوم معينة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بها.

ونص السؤال الثالث على ما يلي:

أكدت التقارير الصحفية المنتشرة الأخيرة أن النيابة العامة قررت استمرار حجز أحد المسؤولين السابقين والذي كان في منصب وكيل مساعد لشؤون التلفزيون المتهم في قضية خطف أحد الأشخاص من فئة (البدون) تحت تهديد السلاح والاعتداء عليه بالضرف وتحريضه على أعمال منافية للآداب العامة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –كم عدد جرائم الخطف خلال الفترة منذ 1 مارس 2019 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ كم عدد البلاغات التي وردت إلى وزارة الداخلية وكم منها أُحيل إلى النيابة العامة؟

2 –ما إجراءات وزارة الداخلية فور ورود الشكوى حول المتهم المذكور؟ وما الاستراتيجية التي ستتبعها الوزارة من أجل منع وتكرار مثل تلك الحوادث؟

3 –هل تحققت الوزارة من الأخبار المتداولة حول إرسال المتهم لفريق من المباحث إلى المجني عليه لتهديده وخطفه؟ وإذا كان قد أثبت أنهم يعملون في وزارة اداخلية، فما العقوبات التي ستوقع في حقهم؟ وما إجراءات وزارة الداخلية من خلال البحث والتحري لتقصي تلك المعلومات؟ وهل دُتحت محاضر تحقيقات في الواقعة؟

4 –ما القطاع المسؤول عن متابعة المخالفات التي وُقعت من المباحث في هذا الأمر؟ وما طبيعة مهامه المكلف بها؟ وهل يحق لرجال الأمن القيام بمهام القبض دون أذن النيابة العامة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما تلك المهام؟ مشفوعة بالأسانيد القانونية التي تُخول لهم ذلك.

ونص السؤال الرابع على ما يلي:

في ظل التطور السريع في استخدام الطرق بفضل التكنولوجيا الناشئة، والتطور المتزايد في المركبات فقد بات اتباع نهج نظامي للسلامة المرورية على الطرق أمرا بالغ الأهمية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما رؤية الوزارة والإدارة المعنية في ما ورد في المقدمة وأيضا حول كل من:

أ– وضع سياسة مناسبة متعلقة بالسلامة المرورية على الطرق وتطبيقها؟

ب– وضع أهداف السلامة المرورية على الطرق وخطط العمل التي تنطوي على شروط قانونية ومتعلقة بالمنظمات؟

ت– المعايير المتعلقة بالسلامة المرورية على الطرق التي تراها المؤسسات مناسبة في نطاق سيطرتها؟

2 – كم عدد الدورات أو ورش العمل التي نظمتها وزارة الداخلية لمنتسبي رجال الأم في الإدارة العامة للمرور حول السلامة المرورية والأنظمة الحديثة في حماية حقوق المشاة والجسور خلال آخر ثلاث سنوات؟ يرجى تزويدي بكشف يبين فيه كل دورة وعدد المستفيدين منها ومدتها وعنوانها ومدى الاستفادة منها.

3 –هل تنظم جهة الإدارة أية فعاليات مرورية أو أنشطة لزيادة الوعي لمستخدمي الطرقات سواء للمشاة أو مستخدمي المركبات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بما يثبت ذلك.

4 – هل تتعاون وزارة الداخلية مع المعيار الدولي لإدارة السلامة المرورية بي إس أيزو 29001 والاتحاد الدولي للطرق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالتفاصيل، وإذا كانت الإجابة بالنفي، يرجى ذكر الأسباب.

5 –هل توجد خطة عمل للاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، ما الأسباب؟

6 – ما رؤية الإدارة العامة للمرور ضمن خطة تنمية الكويت 2035؟

سؤالان إلى وزير المالية نص السؤال الأول على ما يلي يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 –هل فرضت وزارة المالية زيادات في الرسوم على الجمهور مقابل الخدمات المقدمة من الوزارة منذ 1/1/2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من جميع القرارات الصادرة في هذا الشأن.

2 –ما الدراسات التي استند إليها كل قرار صادر بالزيادة في الرسم مقابل كل خدمة أو ميزة جديدة يستنفع بها المواطن؟

3 –هل خاطبت وزارة المالية أي جهات أخرى لزيادة الرسوم مقابل خدماتها سواء كانت وزارات أو هيئات أو إدارات؟

4 – هل طلبت وزارة المالية من شركات التأمين زيادة الرسوم مقابل الخدمات؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –هل هناك نية لفرض أية رسوم جديدة مقابل الخدمات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالأسباب والدراسة التي أجريت في هذا الشأن.

2 –هل هناك نية لزيادة أية رسوم موجودة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالأسباب والدراسة التي أجريت في هذا الشأن.

3 – فيما يتعلق بالتوجهات السامية من القيادة السياسية حول منح المتعاقدين نسب من أرباح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، هل سيوزع جزء من أرباح المؤسسة على المتقاعدين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما الموعد المقرر لذلك؟ وإذا كانت بالنفي، يرجى ذكر الأسباب.

سؤال إلى وزير التجارة

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

إن عملية مراقبة الممارسات التجارية والمنافية للمنافسة هو ضمان لتنفيذ التشريعات القانونية والأنظمة المتعلقة بقواعد وشروط الممارسات التجارية واحترام المنافسة ومحاربة الممارسات غير الشرعية وغير النزيهة وعمليات التلاعب في الأسعار.

ولما كانت عملية مراقبة الممارسات التجارية تهدف أساسا إلى ترسيخ الشفافية والشرعية بين المتعاملين وهذا لصالح المستهلك، والمفترض أن تتمثل مهام مصالح الرقابة في المعاينة الميدانية لبيان مدى احترام المتعاملين الاقتصاديين المتدخلين في مختلف المجالات التجارية، وكذا محاربة ظاهرة الغش والتدليس.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما رؤية وزارة التجارة والصناعة وبالتحديد قطاع حماية المستهلك في عملية المراقبة على الممارسات التجارية وضمان احترام المنافسة وعدم التلاعب في الأسعار؟

2 – ما الإجراءات التي تتبعها الوزارة في عملية الرقابة على الممارسات التجارية؟

3 –كم عدد الفرق التي تعمل على مراقبة الأسعار على نحو عام على جميع ما يندرج ضمن اختصاص المراقبة المكلفة بها الوزارة؟ يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين عدد الفرق واختصاصاتها ومدة جولاتها ونوعها، كما يرجى توضيح سلطة الضبطية التي يملكها أعضاء الفريق.

4 –ما الاستراتيجية المتبعة من الوزارة بأقسامها حول الحفاظ على مصالح المتعاملين الاقتصاديين والمستهلكين؟

5 –هل تمارس الوزارة عمليات مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة على مستوى المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية والمناطق والمخازن؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بجدول تفصيلي يبين فيه اسم الإدارات المختصة بممارسة هذه العمليات وعدد الفرق فيها ومهام كل فريق.

الكندري: تصديق الشهادات يضيع على الخريجين فرصاً وظيفية

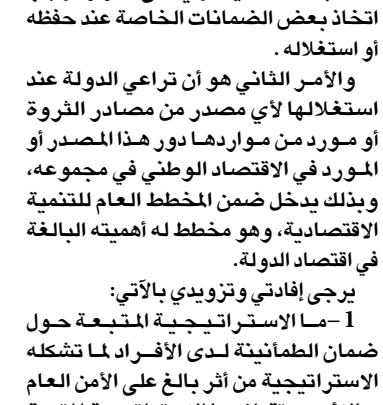

عبدالكريم الكندري

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري إن إجراءات تصديق شهادات الطلبة الخريجين من الخارج طويلة وتضيع على أصحابها فرصا وظيفية.

وأضاف الكندري «وجب على التعليم العالي والمكاتب الثقافية اختصار الدورات المستندية وتقليلها وتفويض الصلاحيات بينهم لتسريع وتسهيل هذه الاجراءات بدلاً من الانتظار بالأشهر لإنجازها.

الحويلة يسأل وزير المالية عن صحة رفض ميزانية إنشاء مباني «التطبيقي» في «صباح الأحمد» السكنية

تقدم النائب الدكتور محمد الحويلة بسؤال برلماني إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار يستفسر فيه عن ما نمى إلى علمه بشأن رفض طلب الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للموافقة على ميزانية لمشاريع إنشاء المباني الخاصة بالمعاهد والكليات بمدينة صباح الأحمد السكنية وذلك للبدء في اجراءات طرح وتنفيذ هذه المشاريع، مطالبا بتزويده بأسباب رفض وزارة المالية لهذه الميزانية؟ وإذا كان الجواب بالنفي فيرجى تزويده بما يثبت ذلك.

د.محمد الحويلة

سأل عن موظفي الوزارة المشاركين في عمليات التزوير

الحميدي يسأل وزير الداخلية عن تفاصيل حالات منح الجنسية وتزويرها

تقدم النائب بدر الحميدي بسؤال برلماني لوزير الداخلية يستفسر فيه عن الإجراءات المحددة لقبول ودراسة وفحص حالات طلب التجنيس من غير الكويتيين التي قدمت منذ عام 1995 إلى تاريخ الرد على السؤال، والفئات التي تم منحها الجنسية وما هي الأسس القانونية والمستندات التي اعتمدت كسند قانوني لمنح الجنسية، وما هي الإجراءات المتبعة في منح الجنسية والصلاحيات المخولة للأشخاص ومناصبهم في اعتماد هذه المستندات والتوصية بمنح الجنسية.

وكذلك هل قامت الوزارة بالكشف والتحري عن وجود مخالفات وملفات مزورة هل تمت مراجعة الإجراءات والمستندات والتأكد من سلامتها ومطابقتها للقانون أو هل تم اكتشاف مخالفات أو مزورين الموظفين الذين شاركوا في عمليات التزوير.

وفيما يخص منح الجنسية على بند الخدمات الجليلة طالب ببيان الإجراءات المتبعة في هذا الشأن وكذلك إفادته بأسماء من منح الجنسية بناء على هذا البند والمستندات المعتمدة، وكذلك ما هي الإجراءات المتبعة ومن هم المسؤولين المخولين باعتماد هذه المستندات.

وكذلك طلب تزويده بعدد وأسماء من تم منحهم الجنسية منذ عام 1995 إلى يومنا هذا. وهل تم منح الجنسية عن طريق أوامر مباشرة من سلطات عليا، أم تم حسب الضوابط والمستندات القانونية اللازمة لمنح الجنسية، وما ضوابط منح الجنسية لمثل هذه الحالات على سبيل التحديد لضوابط المنح وأرجو إفادتي بأسماء جميع من تم منحهم سواء على هذه البنود أو غيرها من عام 1995 إلى تاريخ ورود هذا السؤال.

وكذلك استفسر عن الحالات التي تم منحها الجنسية للنساء المخاطبات بأحكام المرسوم الأميري رقم 5 لسنة 1959 المشار اليه ومنذ عام 1995 وجنسية كل منهن والمدة التي وقعت بينهم تاريخ الزواج من كويتي وإعلان الرغبة للتجنيس وصدور مرسوم او القرار بالموافقة على حصول كل منهن على الجنسية الكويتية.

عبدالله المضف يسأل عن الدراسات التي تمت على مشروع استراتيجية الأمن السيبراني

أعلن النائب عبدالله المضف عن توجيهه سؤالا الى وزير الخارجية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء

نص السؤال نما إلى علمي ان تكلفة مشروع استراتيجية الامن السيبراني قد بلغت 118 مليون دينار

وطالب المضف بتزويده :

1 – ماهي الدراسات التي تمت على هذا المشروع؟ مع تزويدي بكافة تلك الدراسات.

2 – يرجي تزويدي بجدول مقارنة لكلفة هذا المشروع مع الدول المجاورة وتبيان اذا كانت هناك فروقات في الأسعار

3 – عدد عروض الأسعار التي قدمت على هذا المشروع؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من هذه العروض.

4 – من هي الجهة المناط بها تشغيل وتنفيذ المشروع؟

5 – من هي السلطة المخول لها التوقيع على عقد هذا المشروع؟

أسامة الشاهين يقترح قيام الجهات الرسمية بوضع لائحة أمن وسلامة للمصاعد والسلالم المتحركة

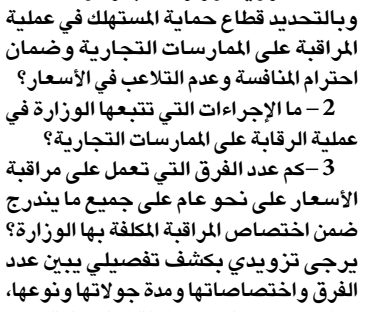

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح برغبة طالب فيه بوضع لائحة أمن وسلامة للمصاعد والسلالم المتحركة.

وقال في مقدمة الاقتراح إنه حصلت مؤخرًا حادثة أليمة تسببت بإصابة طفل كويتي بإصابات بليغة بسبب سلم متحرك (Escalator)، وعدم وجود أي احتياطات للسلامة لمن يستخدم هذه السلالم ما يمثل خطرًا بليغًا على سلامة الناس، فلا يمكن إيقاف السلم في حال حصول حادثة ما أو فقدان السيطرة على السلم والذي يتسبب بمخاطر كبيرة.

ويجب التأكد دائماً من توفير أزرار تحكم توقف المصعد للطوارئ ولوحات إرشادية، واحترازات السلامة الأخرى للتأكد من سلامة مستخدمي هذه السلالم المتحركة والمصاعد.

ونص الاقتراح على الآتي: تقوم الجهات الرسمية، بوضع لائحة أمن وسلامة للمصاعد والسلالم المتحركة، والتفتيش عليها دورياً .»